

بحوث فقهية مهمّة

[445] ولكنّ هذه كلّها مجرد أوهام لا اهمية لها عندما نلمس الحقائق الموجودة في المجتمع البشري، أمّا بلوغ الإنسان إلى مستوى عال من الأخلاق والتقوى الذي ينفي أي اختلاف بين أبناء المجتمع فهو أمر بعيد المنال لا ينبغي الاتكال عليه في هذه الظروف التي نعيشها وفي المستقبل على ما نعهده. ولو سلمنا تحقّق ذلك فهذا لا يغني عن الحكومة، لأنها ليست لرفع الاختلافات فحسب، بل هناك أمور كثيرة تتعلّق بحياة المجتمع ليست في طاقة فرد أو أفراد خاصّة، كبناء الطرق، واسجلاّب الأرزاق ودفع الآفات والقيام بشؤون الصحّة والتعليم والتربية، وتنظيم البرامج الاقتصادية التي لا تستغني عنها الأُمة إطلاقاً، أو تقع في حرج شديد وعسر عسير، فما ذكر من بلوغ الأُمة إلى حد التناسف، أو بلوغها إلى حدّ حذف الطبقة الظالمة، على فرض تحقّقها، إنّما يوجب استغناء الأُمة عن النظام القضائي وما يتعلّق به فقط، وأمّا ما تتصدى له الآن وزارة «الصحّة» و «التعليم» و «الثقافة» و «الاقتصاد»، وغير ذلك ممّا هو كثير فضرورتها قائمة ما بقى الإنسان في المجتمع، فحذف الحكومة من حياة الإنسان وهم في وهم، وخيال في خيال ! وإن شئت ان تستدل عليه في صيغة إسلامية، فراجع آراء المتكلمين عند ذكر وجوب بعث الرسل وإنزال الكتب، أو وجوب نصب الإمام بعد ارتحال الرسول (صلى الله عليه وآله) من دار الدنيا، فإنه ينادي بأعلى صوته على ضرورة الحكومة في كلّ عصر وزمان، مثل ما ذكره العلاّمة الطوسي في شرح تجريد الاعتقاد، حيث قال في بحث لزوم البعثة : «منها : أن النوع الإنساني خلق لا كغيره من الحيوانات، فإنه مدني بالطبع، يحتاج إلى أمور كثيرة في معاشه، لا يتم نظامه إلّا بها، وهو عاجز عن فعل الأكثر